Publication	Al Gomhoureya
Date	April 23, 2017
Circulation	600,000
Country	Egypt
Article Type	Health Corporate News
Headline	Drug companies fool government -- Drugmakers hiked prices, halted production of 1,326 drugs
Page	05
Reporter	Fatma El Zahraa Hassan , Eman Sayed

شركات الأدوية خدعت الحكومة

رفعت الأسعار وأوقفت إنتاج ١٣٢٦ صنفاً..

رغم تعهد شركات الأدوية أمام وزير الصحة بتوفير الأدوية حال زيادة أسعارها بعد ان شهدت ارتفاعاً مرتين في اقل من عام مازال المريض والصيدلي يعانيان من تزايد حجم النواقص التي وصل عددها لـ ١٣٢٦ صنفاً دوائياً، فضلاً عن زيادة أسعار بعض الأصناف اكثر من ٥٠٪ ووصلت إلي ٩٥٪ وامتدت لأصناف لم تشملها قائمة الزيادة الرسمية.

د. محمد عبدالمقصود

د. محيي عبيد

المـــريض فـــريسة للســـوق الســـوداء

د. وجدي جرجس

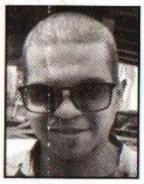

د. خالد جعفر

طلعت كامل

د. إسلام المنشاوي

د. احمد فاروق

د. ثورت حجاج

الصيادلة: سحب تسجيل الأنواع المختفية من المصانع.. الحل

«الجمهورية» رصدت شكاوي المرضي والصيادلة الذين اعربوا عن غضبهم واستيائهم من نقص العديد من الأصناف وارتفاع أسعارها بشكل كبير مطالبين وزارة الصحة باتخاذ اجراءات عاجلة تجاه الشركات التي لم تلتزم بتوفير النواقص مقترحين إلغاء تسجيل الصنف للشركة في حال توقفها عن انتاجه ٣ اشهر.

يقول طلعت كامل وسعيد منصور – بالمعاش: رفع أسعار الدواء حملنا فوق طاقتنا خاصة أدوية الأمراض المزمنة كالضغط والحساسية والسكر فدواء الضغط كونكور زاد من ٢٣ إلي ٤٠,٥ جنيه وزورتال للمعدة ارتفع من ٤٦ إلي ٦٦ جنيهاً وهذا لا يتناسب مع دخولنا التي لم يطرأ عليها زيادات جديدة فالشركات ضاعفت ارباحها ونحن «نشرب المر».

يضيف احمد السيد، ومني أحمد: الأدوية التي تحتوي علي مادة الكورتيزون زادت أسعارها ١٠٠٪ حيث أن زوجته تعاني من مرض الزئبق الأحمر وتحتاج إلي علاج كورتيزون كما ان ابنته تعاني من الروماتويد وتحتاج إلي حقنة «لازكس» الا ان سعرها ارتفع من ١٠٠ إلي ١٧٠ جنيهاً علاوة علي النقص الشديد في دواء البتروكسين ٥٠، ١٠٠ملجرام المخصص لعلاج الغدة الدرقية للأطفال.

ويؤكد خالد جعفر – طبيب: للأسف ٧٠٪ من أصناف الأدوية الفعالة التي أكتبها في الروشتة للمريض غير متوفرة ويتكبد الجميع عناء البحث عنها في الصيدليات وفي النهاية يضطر للحصول علي ما هو اقل فاعلية.

ويري الدكتور وجدي جرجس – صيدلي ان زيادة أسعار الأدوية كانت ضرورية بعد انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار، لكن عندما تتحسن الأوضاع الاقتصادية وينخفض الدولار لابد من إعادة تخفيض الأسعار وطالب المرضي بتغيير ثقافة شراء الأدوية بهذا الكم لاننا نستهلك كميات كبيرة مقارنة بدول أخري فالدواء المصري يباع بالعلبة وفي امريكا تحدد الجرعة بالقرص.

ويقول الدكتور إسلام المنشاوي – صيدلي: انه تم زيادة أسعار الأدوية مرتين الأولي في مايو ٢٠١٦ بنسبة ٢٠٪ لكن هذه الزيادة لم تكن مرضية للشركات فطالبوا بزيادة أخري في يناير ٢٠١٧ والتي بدأ تطبيقها بداية من ابريل الجاري والتي أدت إلي زيادة أسعار الكثير من الأصناف والحقيقة ان الشركات تنفق علي الدعاية أكثر من الذي تنفقه علي عملية التصنيع نفسها فالمواد الخام تنخفض أسعارها عالمياً لكن شركات الأدوية المصرية تؤكد خسارتها وتطالب باستمرار رفع الأسعار متناسية ان افضل دعاية هي دعم المريض بتوفير المنتج وخفض سعره، لذا يطالب بعمل قانون تسعير محدد بآليات جديدة خاصة ان ٨٥٪ من الأدوية تصنع محلياً بتصريح من الشركة الأم بالاضافة لانشاء هيئة عليا للدواء تتولي شئون الدواء في مصر كما هو متبع في جميع الدول المجاورة.

ويؤكد الدكتور أحمد فاروق – الأمين العام لنقابة الصيادلة ان الزيادة العشوائية التي تمت في أسعار الأدوية تصب في صالح الشركات المنتجة التي وعدت بتوفير النواقص ولم تف والمشكلة مازالت مستمرة وفي تزايد بالرغم من الاستجابة لها بتحريك الأسعار فالزيادة التي حدثت في الأسعار لم تحدث بهذا الشكل في تاريخ الدواء المصري، فشركات الإنتاج والتوزيع ربحت وحققت مكاسب ولم تراع المريض فهناك خروقات كبيرة تمت في موجة التسعير الماضية فالوزير وعد بأن تكون الزيادة ٥٠٪ فقط علي الأدوية المحلية والمستوردة والواقع يؤكد ان هناك أصنافاً طالتها زيادة وصلت ٩٥٪.

ويقول الدكتور محيي عبيد – نقيب الصيادلة: ان الشركات عندما طالبت بزيادة أسعار الأدوية في مايو ٢٠١٦ كانت مقرونة بتوفير النواقص وطرحها للمرضي ولكنها لم تلتزم ومنحت أكثر من مهلة الأولي ٣ أشهر انتهت دون ان تنفذ ثم ٣ أشهر أخري أي ٦ أشهر بعد تطبيق الزيادة ولم تف بوعودها إلي ان جاء قرار تعويم الجنيه بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣، الذي اتبعه طلبهم بتحريك أسعار الأدوية ٥٠٪ وتمت الموافقة شرط توفير النواقص خلال اسبوع وهذا لم يتم حتي الآن وقد مضي ٤ اشهر، وبالتالي فنحن أمام شركات ترفض التصنيع وليس أمراً مرتبط بالدولار، فالاسعار زادت وهناك أصناف تضاعف سعرها فالدواء الذي كان يباع بـ ٢٥٠ قرشاً أصبح يباع ١١ جنيهاً.. والسؤال هل الدولة غير قادرة علي إجبار هذه الشركات علي الإنتاج؟ والحل من وجهة نظري ان أي شركة تمتنع عن تصنيع صنف من الأصناف يجب سحبه وإلغاؤه منها وإعطاؤه لشركة أخري تنتجه وتوفره.. فالمريض متروك فريسة للسوق السوداء في حين اننا نقف متفرجين ولم نتخذ اية اجراءات حيال الشركات غير الملتزمة.

ويشير الدكتور ثروت حجاج – رئيس لجنة الصيدليات بالنقابة العامة ان تصريح النقيب بحجم نواقص الأدوية كان من خلال مسح دقيق وشامل للصيدليات علي مستوي الجمهورية وان الرصد حقيقي يتم من خلال الاتصال المباشر مع الصيدليات التي بلغت ١٣٢٦ صنفاً ناقصاً يشمل مستحضرات هامة ليس لها بدائل كالمحاليل «الملح – الجلوكوز» مما اجبر المستشفيات علي مطالبة المرضي بتوفير المحاليل مما يعد أمراً كارثياً ويجب ان تحل هذه الأزمة من جذورها بداية من تقوية شركات قطاع الأعمال لأن الدواء سلعة استراتيجية لا يجب ان تترك لضعاف النفوس علي ان يتم إلغاء التسجيل لأي شركة تتوقف عن إنتاج صنف بعينه لذا يجب علينا توعية المريض وتغيير ثقافته من خلال الصيدلة والاعلام بأن الأصناف الناقصة لها بدائل والا يتعلق ويرتبط باسم الصنف أو شكل العبوة فالاساس المادة الفعالة.

ويتفق معه الدكتور محمد عبدالمقصود –رئيس شعبة أصحاب الصيدليات بغرفة القاهرة التجارية – ان ازمة الدواء في مصر ليست بسبب نقص في كمية الأدوية المطروحة في الأسواق لكن منظومة الدواء تحتاج إلي تعديل فهناك دواء يباع حالياً بالسوق السوداء بأضعاف سعره فمثلاً حقنة الأشعة لا تتوفر في المستشفيات وتباع مهربة بـ ٤٠٠ جنيه مضيفاً ان هناك صنف ينتج منه ٣٤٢٠ علبة لا يصل منه للصيدليات سوي ٣ عبوات فقط والباقي يباع في السوق السوداء.

إيمان سيد- فاطمة الزهراء حسن